مطرقة البرلمان

زيارة خادم الحرمين دليل آخر على عمق العلاقات السعودية البحرينية.

«مرافق الشورى» تناقش قانون الإسكان مع ممثلي الوزارة

اجتمعت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى أمس برئاسة العضو صادق الشهابي، مع عدد من ممثلي وزارة الإسكان بهدف مناقشة مشروع قانون في شأن الإسكان (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

وأبدت اللجنة تقديرها لأهمية ما يدور حوله مشروع القانون، كونه يلامس حاجة ملحة في تحقيق العيش الكريم لشريحة كبيرة من المواطنين وهو ما نص وأكد عليه دستور مملكة البحرين، مثمنين في هذا الجانب الجهود المبذولة من جانب كل من الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، ومجلس التنمية الاقتصادية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى –حفظهما الله– في تدارس واقتراح عدد من الحلول التي من شأنها الحد من الأزمة الإسكانية التي تشهدها المملكة، والتي تمثلت في إعلان وزارة الإسكان مؤخرا لخطة إسكانية تقوم على الشراكة مع القطاع الخاص.

● جانب من اجتماع لجنة المرافق العامة

زيارة مرتقبة للجنة الأخوة البحرينية السعودية.. النائب العالي:

زيارة خادم الحرمين تعطينا دافعاً لتشريعات توطد العلاقة بين المملكتين

كتب – محرر شؤون البرلمان:

كشف عضو لجنة الاخوة البحرينية السعودية البرلمانية عبدالله العالي، عن زيارة مرتقبة للمملكة العربية السعودية في إطار تعزيز التعاون والاخوة بين البلدين الشقيقين.

وأشار الى ان زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله إلى البحرين تتويجا للخطط المشتركة بين البلدين في زيادة علاقة الاخوة بين البلدين الشقيقين.

ولفت الى ان هذه الزيارة تعطي النواب دافعا لتقديم تشريعات وقوانين واتفاقيات جديدة توطد وتزيد من اواصر الاخوة والقرابى وتنمي مجالات الاستفادة من الفرص المتاحة للشعبين.

وقال النائب العالي ان زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ال سعود تعتبر زيارة تاريخية تكمل زيارة الملوك السابقين، منها زيارة الملك عبدالعزيز وزيارة الملك خالد والملك فهد رحمهم الله، وتعبر عن الترجمة العملية والرابط الحقيقي بين الشقيقين والعلاقة الحميمة بين البلدين من خلال تبادل الزيارات التي تؤكد وتجسد عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين ونوعيتها وهي علاقات متميزة ومستمرة من أجل إنماء عناصر التآخي والتآزر والتشاور والاتفاق حول مجمل القضايا الخليجية والموضوعات بين الجارين الشقيقين، كما وتعتبر من أقوى اللبنات لعلاقة الاخوة التي انعكست على زيادة التلاحم بين الشعبين على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا غرابة اذا جاء ترحيب الشعبين الشقيقين لهذه الزيارة الميمونة لما يأملاه منها من خير لصالح البلدين الشقيقين، والتي ستنعكس آثارها على القضايا الخليجية والعربية والاسلامية وتوحيد الرؤية تجاه القضايا المصيرية خاصة قضايا السلام في المنطقة، ويأمل المواطنون ان يشهدوا آثارها في تطوير مجمل العلاقات العربية بما يحقق السلام في الخليج والعالم الإسلامي عبر رؤية تنسيقية مشتركة، ونأمل ان ينعكس اثرها على صعيد الشعبين الشقيقين في المجالات الثقافية والاجتماعية.

وأضاف: ان للمملكة دورا مؤثرا في تعميق الاقتصاد البحريني، انطلاقا من الدور الفاعل للمملكة العربية السعودية في الاقتصاد العالمي، كما ان اكثر عائدات النفط في المملكة من تكرير النفط السعودي واسواق المملكة العربية مفتوحة للتجار البحرينيين، ولا شك ان جسر الملك فهد يشهد التنامي المستمر في الحركة الاقتصادية فنأمل ان يكون لهذه الزيارة أثر كبير في إعطاء المزيد من التسهيلات التي تدفع للمزيد من التعاون والنشاط التجاري من خلال افتتاح الأسواق بين البلدين وتعزيزها وإزالة كل المعوقات بما يدعم الروابط التاريخية والجغرافية ويعززها من خلال الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والسياسية الذي يحرص الجانبان على تعزيزها.

● خادم الحرمين الشريفين

الدوسري للنواب: لا تضعوا العصا في منتصف العجلة

التلويح بالاستجوابات دعاية انتخابية وانتظار النتائج أفضل

كتب – علي مجيد:

اعتبر عضو اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب عيسى أبوالفتح ان مواصلة التأزيم عبر تبادل التصريحات بين لجان التحقيق في المجلس واللجنة الوزارية المعنية بدراسة تقارير لجان التحقيق، قد يؤدي الى الابتعاد عن الجوهر الحقيقي للملفات.

ودعا الى ضرورة الحوار بين الجهات والاطراف في كل الملفات للتوصل الى الاهداف المرجوة.

وقال: بحسب علمي انه حتى الان لم يجر اجتماع بين اللجنة الوزارية وبين لجان التحقيق، فيما عدا طلب من اللجنة الوزارية بموافاتها بخطاب يتضمن بعض المعلومات من أحد لجان التحقيق.

وأضاف: الاسراع في الانتهاء من الملفات كمبدأ أمر ضروري من أجل التوصل الى الاهداف، بما يؤدي الى الحفاظ على الحقوق والمال والعام، ولكن التواصل أمر جيد ويجب تعزيزه لتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، خدمة للمشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى وللوطن والمواطن.

● عيسى ابو الفتح

● حسن الدرسري

وأشار الى ان ممثلي الكتل النيابية اتفقوا بعد تشكيل اللجنة الوزارية على الابتعاد عن ما طرح في السابق بشان الاستجوابات، خصوصا اننا امام فترة قصيرة وينتهي دور الانعقاد الأخير من الفصل التشريعي الثاني، حيث يكمل المجلس 7 شهور عمل في الدور الرابع، ويترك الأمر الى جلالة الملك لتحديد موعد انتهاء الدور.

وذكر ان مضمون الرسالة السياسية التي اراد النواب إيصالها فيما يتعلق بلجان التحقيق قد وصلت الى جميع الجهات، وما هو الأهم هو نتائج اللجنة الوزارية وليس الاستجوابات بحد ذاتها.

الى ذلك، دعا النائب حسن الدوسري الى التعامل بعقلانية مع كل الملفات النيابية، مشيرا الى ان اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها يترأسها شخص مشهود له بالوطنية وذو خبرة في التعامل.

وقال: حتى الان لم نطلع على أعمال اللجنة الوزارية وبالتالي لا يمكن ان نحكم عليها قبل ان نعرف ما ستنتج عنه هذه اللجنة، ولا نريد ان نقول ان ما يردده البعض من تلويح بالاستجوابات الان، هو مجرد دعاية انتخابية.

وتساءل: ايهما افضل نتائج لجان التحقيق او الاستجواب؟ فهناك ملفات أكثر أهمية امام مجلس النواب من الاستجواب.

وتابع: ان التقاذف على صفحات الجرائد أمر لا نقبل به، كما ان هناك مصطلحات يسوقها بعض النواب لا نقبل بها بالمرة، كما ان هناك من ينسب لنفسه ولكتلته ما تحقق من نتيجة في تشكيل اللجنة الوزارية، ضاربا بعرض الحائط عمل النواب في اللجنة او مناقشتهم لأي تقرير يعرض في مجلس النواب.

ودعا النواب ان لا يضعوا العصا في نصف العجلة، وينتظروا النتائج، عبر التعاون والتنسيق بين النواب واللجنة الوزارية.

استأنفت مناقشة تعديلات قوانين التقاعد مع «التأمين الاجتماعي»

«خدمات الشورى» تبحث: 50 ديناراً لكل أسرة من ذوي الدخل المحدود

استعرضت لجنة الخدمات بمجلس الشورى خلال اجتماعها أمس، برئاسة العضوة بهية الجشي، مشروع قانون بشأن إصدار بطاقة رعاية ذوي الدخل المحدود، و مشروع بقانون بشأن دعم الأسر ذات الدخل المحدود بمبلغ 50 ديناراً والمعدان على ضوء الاقتراحين بقانون اللذين تقدم بهما مجلس النواب، وقررت اللجنة توجيه الدعوة للجهات المعنية بغرض تقصي آرائهم ووجهات نظرهم بشأنها.

كما ناقشت اللجنة في ذات الاجتماع مشروع قانون بشأن إنشاء نظام الادخار للعاملين البحرينيين في القطاع الأهلي، وقرار مجلس النواب حول قرار مجلس الشورى بخصوص مشروع قانون بشأن وجوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات في المملكة.

وعلى صعيد متصل، استأنفت اللجنة وبحضور ممثلي الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مناقشاتها لعدد من مشاريع القوانين التي من شأنها إدخال تعديلات على القوانين المنظمة لأنظمة التقاعد في القطاعات الحكومية والأهلية والعسكرية.

حيث تم النظر في كل من مشروع قانون بشأن تعديل المادة (3) من المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1988م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 1975م بشأن تنظيم معاشات و مكافآت التقاعد لموظفي الحكومة (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب الموقر)، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976م (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 1975م بشأن تنظيم معاشات و مكافآت التقاعد لموظفي الحكومة (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى)، ومشروع قانون بتعديل المادة الثانية و العشرين من القانون رقم (13) لسنة 1975م بشأن تنظيم معاشات و مكافآت التقاعد لموظفي الحكومة (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

● لجنة مرافق الشورى

مراد يوجه سؤالاً عن حالات الطلاق في البحرين

توجه النائب الشيخ عبدالحليم مراد عضو كتلة الأصالة الإسلامية بسؤال لوزير العدل والشؤون الإسلامية عن حالات الطلاق في البحرين، في ظل ما يقال عن ارتفاعها بشكل ملحوظ بالآونة الأخيرة، والأخطار المصاحبة لذلك على تماسك الأسرة ومستقبل الأبناء والنشء، وتماسك النظام الاجتماعي كله.

وقال مراد إن السؤال يهدف إلى التعرف على أعداد الطلاق خلال الثمان سنوات الماضية، وحصر الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذه الحالات، من أجل الاقتراب من المشكلة والتعرف على الدور الحكومي في علاجها، وكذا وضع الحلول العملية لها بغرض الحفاظ على مؤسسة الزواج وكيان الأسرة.

وكان نص السؤال ما يلي: كم بلغت حالات الطلاق في البحرين منذ عام 2002 وحتى تاريخه مصنفا بحسب السنوات وأسباب الطلاق، مع توضيح النسبة المئوية مقارنة بعدد حالات الزواج لكل سنة؟ وما هي جهود الوزارة لتقليص هذه الأعداد والحد من حالات الطلاق؟ وما هي الدراسات والبرامج التي قامت بها لتفادي ذلك وتجنب ازدياد الحالات في المستقبل؟

فيروز يسأل عن تأخر تحديد وزير المواصلات

توجه النائب عن كتلة الوفاق رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب جواد فيروز سؤالاً برلمانياً لوزير شؤون مجلسي الشورى والنواب عن سبب تأخر تحديد الوزير المختص بشؤون المواصلات حتى اللحظة.

وقال فيروز في سؤاله الموجه للوزير: «لماذا لم يتم تحديد الوزير المختص بشؤون المواصلات إلى الآن و نحن على مشارف نهاية الفصل التشريعي الثاني؟».

وتسائل فيروز «كيف يتم إدارة شؤون الهيئات الآتية المنضوية تحتها (الطيران المدني، شؤون المواصلات، البريد)؟ وكيف يتم متابعة الاتفاقيات الخاصة بالخدمات والنقل الجوّي؟».

وطالب فيروز في سؤاله بالإجابة في المواعيد القانونية المقررة في اللائحة الداخلية للمجلس.

مالية الشورى تعد تقريرها النهائي بشأن البيانات المالية 2009

بدأت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى صباح أمس برئاسة خالد المسقطي إعداد تقريرها النهائي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م، وملاحظات الرقابة النظامية للعام 2009م.

وفي السياق ذاته، بحثت اللجنة مشروع قانون بشأن الدين العام (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، وذلك بعد أن قامت بإجراء مراجعة شاملة لما قدمته الجهات المعنية من مرئيات حول أهم الملاحظات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية المترتبة على إقرار مواد القانون وفق ما جاءت به خلال الاقتراح بقانون.

وأكدت اللجنة على مواصلة مساعيها بأن يكون هذا المشروع بقانون وغيره من المشاريع مراعياً للمصلحة الوطنية العليا، مؤكدين حرصهم من خلال استماعهم لكل وجهات النظر المتعلقة بالمشروع بقانون على تكوين رؤية استشرافية للأوضاع في حال إقراره، وذلك لتجنب أي أضرار قد تمس بالوضع المالي أو الاقتصادي في المملكة.

الخرافي يشيد بالدور المتميز للمرأة البحرينية

التقت عضوات من مجلسي الشورى والنواب على هامش مشاركتهن في اجتماعات الدورة الثانية والعشرين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، والتي عقدت بمملكة تايلاند خلال الفترة 27 مارس إلى 1 أبريل الجاري، برئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم محمد الخرافي.

وخلال اللقاء أشاد رئيس مجلس الأمة بالدور المتميز الذي مارسته المرأة البحرينية منذ انطلاق مسيرة العمل البرلماني في ظل المشروع الإصلاحي الشامل لجلالة الملك حمد بن عسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى –حفظه الله ورعاه، مشيرا إلى أن مشاركة المرأة البحرينية في العمل التشريعي جاء ليتوج مسيرة عطائها الوطني المتميز على مر الزمن، بعد أن أكدت جدارتها في مواقع مختلفة من المسؤولية في مختلف قطاعات الدولة والمجتمع. كما نوه الخرافي خلال اللقاء إلى الدعم الذي توليه حكومة مملكة البحرين للمرأة البحرينية، والجهود المبذولة لتمكينها سياسيا واقتصاديا، بما يؤكد على أن المرأة شريك أصيل لا يستغنى عنه في بناء وتقدم الدولة والمجتمع.